مداخلة للسيد أحمد لحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

ندوة صحفية حول:

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2016

الدارالبيضاء 30 يونيو 2015

آفاق الاقتصــاد الوطني لسنتي 2015 و2016

* تحسن النمو الاقتصادي ب %4,3 سنة 2015 ويتوقع تراجعه ليبلغ %2,6 سنة 2016،
* زيادة القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ب %2,5 سنة 2015 و%3,1 سنة 2016،
* ارتفاع معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من %0,2 سنة 2014 إلى %1 سنة 2015 ثم إلى %1,3 سنة 2016
* تقلص العجز الجاري للمبادلات الخارجية، منتقلا من %5,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى %3,3 سنة 2015 ثم إلى %3 سنة 2016،
* ارتفاع معدل الدين العمومي الإجمالي، لينتقل من %78,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى %79,6 سنة 2015 وإلى %81,2 سنة 2016. في حين سينتقل معدل الدين للخزينة من %63,4 إلى %63,8 ثم إلى %64,9.

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، ككل سنة قبيل تهيئ القانون المالي، بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، التي تقدم مراجعة لنمو الاقتصاد الوطني للسنة الجارية توقعات تطوره خلال السنة المقبلة.

وتعتبر هذه الميزانية الاقتصادية هي الأولى من نوعها التي تم تهييئها في إطار الحسابات الوطنية الجديدة على أساس سنة 2007. وترتكز هذه الميزانية على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية، التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2015. كما ترتكز هذه الميزانية على تأثير تطور المحيط الاقتصادي العالمي على النشاط الاقتصادي الوطني خلال سنتي 2015 و2016.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية لسنة 2016، على تحقيق سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2015-2016، ومواصلة نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2015، خاصة في ما يتعلق بنفقات الاستثمار ونفقات التسيير وكذا نفقات دعم أسعار الاستهلاك.

وستتم مراجعة هذه التوقعات الاقتصادية خلال تهيئ الميزانية الاقتصادية المقبلة في نهاية السنة الحالية أثناء المصادقة على القانون المالي من طرف البرلمان.

1. **المحيط الدولي**

تبين التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية[[1]](#footnote-1)، أن الاقتصاد العالمي سيواصل تحسنه بوتيرة معتدلة خلال سنتي 2015 و2016، في سياق انخفاض أسعار المواد الأولية، خاصة أسعار النفط الخام والتغيرات الكبيرة لأسعار الصرف.

وستتأثر الوضعية الماكرواقتصادية للعديد من الدول بانخفاض معدل نمو الإنتاج المحتمل، نتيجة انخفاض الاستثمار وارتفاع معدل البطالة البنيوية. كما سيتأثر الطلب بضعف الملاءة المالية للأبناك وبمعدلات المديونية المرتفعة للقطاع العمومي وللمقاولات والأسر. وفي هذا السياق، سيستقر معدل نمو الاقتصاد العالمي في حدود %3,4 سنة 2015 و%3,9 سنة 2016.

وسيواصل النشاط الاقتصادي الأمريكي نموه بوتيرة مدعمة في حدود %2,7 سنة 2015 و%2,8 سنة 2016. وسيتعزز الطلب الداخلي بانخفاض أسعار النفط وبالتعديلات المالية المعتدلة، غير أنه سيتقلص بارتفاع قيمة الدولار وبالارتفاع المرتقب لمعدلات الفائدة.

وبخصوص منطقة اليورو، ستتحسن وتيرة نمو اقتصادياتها لتصل إلى %1,5 سنة 2015 و%1,8 سنة 2016، خاصة نتيجة التأثيرات الإيجابية لتراجع أسعار النفط وتراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. غير أن آفاق النمو لاقتصاديات هذه المنطقة ستتأثر بالمستوى المرتفع لمعدلات المديونية وبارتفاع معدل البطالة.

ومن جهته، سيتحسن الاقتصاد الياباني تدريجيا لتصل وتيرة نموه إلى %1,7 سنة 2016 عوض %1,1 سنة 2015 مستفيدا من ارتفاع الأجور الحقيقية وزيادة الصادرات لصالح تراجع قيمة الين الياباني.

غير أن اقتصاديات الدول الصاعدة ستتأثر خلال سنة 2015 بالوضعية الماكر واقتصادية الصعبة، حيث ستعرف تحسنا متواضعا خلال سنة 2016. وهكذا، سيسجل الاقتصاد الصيني وتيرة نمو معتدلة، نتيجة تدهور سوق العقار وانخفاض الاستثمارات بفعل ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال خارج البلاد. وبخصوص النشاط الاقتصاد الروسي فإنه سيعرف تدهورا كبيرا خلال سنة 2015، نتيجة متأثرا بانخفاض أسعار النفط وتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية بالمنطقة. وبالمقابل، سيعرف الاقتصاد الهندي نموا سريعا، مستفيدا من تراجع أسعار النفط وإقلاع الأنشطة الصناعية نتيجة الإصلاحات التي يعرفها مناخ الأعمال.

وعلى مستوى الأسواق العالمية للمواد الأولية، فإنها ستتميز بارتفاع تدريجي لأسعار النفط الخام خلال سنة 2016، نتيجة الانتعاش الطفيف للطلب العالمي وتراجع الارتفاع الكبير لإنتاج النفط. غير أن أسعار النفط ستستقر دون المستويات المسجلة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وهكذا، سينتقل متوسط سعر النفط الخام من 58,14 دولارا للبرميل سنة 2015 إلى 65,65 دولارا للبرميل سنة 2016. ومن جهتها، ستسجل أسعار المواد الأولية غير الطاقية، انخفاضا ب %14 سنة 2015 قبل أن تستقر خلال سنة 2016.

وهكذا، سيرتفع معدل التضخم من 4,%0 سنة 2015 إلى 1,4% سنة 2016 في اقتصاديات الدول المتقدمة، في حين سيتراجع في اقتصاديات الدول الصاعدة من 4,5% إلى 4,8% على التوالي. ومن جهتها، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي في حدود 1,11 سنتي 2015 و2016.

وفي ظل هذه الظروف، سيعرف حجم التجارة العالمية وتيرة نمو تصاعدية لتنتقل من %3,6 سنة 2014 إلى %4,4 سنة 2015 ثم إلى %4,9 سنة 2016. غير أن هذه الوتيرة ستتأثر بعدة عوامل مرتبطة، أساسا، بالاضطرابات الجيوسياسية وبتقلبات معدلات أسعار الصرف وبتراجع نمو اقتصاديات الدول الصاعدة.

1. **تطور الاقتصاد الوطني** 
   1. **النمو الاقتصادي خلال سنة 2015.**

سيتميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015، بانتعاش طفيف للأنشطة غير الفلاحية، نتيجة الظرفية العالمية غير الملائمة وتراجع الطلب الداخلي. غير أنه سيستفيد من النتائج الجيدة للموسم الفلاحي 2014-2015 ومن التراجع الكبير لأسعار المواد الأولية، خاصة أسعار النفط.

* **التطور القطاعي**

وسيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015 من الظروف المناخية الملائمة التي تميزت بتوزيع جغرافي وزمني ملائم للتساقطات المطرية، حيث قدر إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2014-2015 بحوالي 110 مليون قنطار، أي بارتفاع ب 62% مقارنة بسنة 2014. كما سيستفيد إنتاج أنشطة الزراعات الأخرى، خاصة زراعة الخضروات والفواكه وأنشطة تربية الماشية. من هذه الظروف المناخية الملائمة.

وبناء على التطور الملائم لأنشطة الصيد البحري، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي، ارتفاعا ب %13,2، لتساهم بذلك بحوالي 1,5 نقطة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015.

ومن جهتها، ستسجل الأنشطة غير الفلاحية نموا ب %2,5 سنة 2015 عوض %2 سنة 2014، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون مستوى معدل %4,2 المسجل خلال الفترة 2007-2014. وتعزى هذه الزيادة الطفيفة إلى نمو أنشطة القطاع الثانوي ب %1,9 عوض %1,7 سنة 2014 وتحسن أنشطة القطاع الثالثي ب %2,7 عوض %2,2 سنة 2014 .

وتعزى وتيرة نمو القطاع الثانوي إلى مواصلة انتعاش الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات الغذائية وصناعة السيارات والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية. وسيسجل قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا طفيفا، في حين ستعرف أنشطة قطاع المعادن تراجعا ملحوظا مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة سنة 2014.

ويعزى نمو القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالثي، أساسا إلى ارتفاع قطاع الاتصالات بحوالي %6,5 وإلى تعزيز الخدمات الاجتماعية ب %5,5. وباستثناء قطاعات النقل والسياحة، ستواصل أنشطة القطاعات الثالثية الأخرى، منحاها التصاعدي بمعدلات نمو ستستقر في نفس المستويات المسجلة خلال السنة الماضية.

وبخصوص أنشطة القطاع السياحي، التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية بوتيرة بلغت في المتوسط %5 خلال الفترة 2007-2014، فإنها ستعرف للمرة الأولى انخفاضا في القيمة المضافة في حدود %2,7 .

وفي ظل هذه الظروف وأخذا بعين الاعتبار لتطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات %8، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، زيادة ب %4,3 سنة 2015 عوض %2,4 سنة 2014.

وبخصوص تطور الأسعار الداخلية، سيساهم انخفاض أسعار المنتجات الطاقية والأسعار العالمية للمواد الأولية الأخرى، في اعتدال التضخم المستورد، حيث سيبقى المستوى العام للأسعار معتدلا ليستقر في حدود %1 عوض %0,2 المسجلة سنة 2014.

* 1. **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي**

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2015، دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، لتتحسن مساهمته في النمو مقارنة بسنة 2014. وفيما يتعلق بالطلب الخارجي الصافي، فإنه سيواصل تسجيل مساهمات موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، نتيجة الارتفاع الكبير للصادرات مقارنة بزيادة الواردات.

وسيبقى استهلاك الأسر المقيمة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الوطني، رغم تراجع وتيرة نموه مقارنة بالسنوات الماضية، التي عرفت تحسنا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية. وسيتعزز الاستهلاك النهائي بالقدرة الشرائية للأسر مدعمة بزيادة مداخيل العالم القروي وبالتحسن المرتقب للمداخيل الخارجية، خاصة زيادة مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي 5%. وهكذا، سيعرف الاستهلاك النهائي للأسر، ارتفاعا ب 3,2% وهي نفس الوتيرة المسجلة خلال السنة الماضية لتستقر مساهمته في النمو في 1,9نقطة.

ومن جهته، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية تحسنا ملموسا ب %4,2 عوض %1,8 سنة 2014، نتيجة ارتفاع نفقات التسيير ب %11,2 سنة 2015، حيث قدرت مساهمته في النمو ب 0,8 نقطة عوض 0,3 نقطة سنة 2014.

وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني، زيادة ب 3,5% عوض 2,9% سنة 2014 لتبلغ مساهمته في النمو 2,8نقطة عوض 2,9نقط سنة 2014.

ومن جهته، سيسجل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، الذي عرف انخفاضات متتالية ب 1,5% و0,4% خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، انتعاشا طفيفا ب 0,2% سنة 2015. وهكذا، ستبلغ مساهمته في النمو 0,1 نقطة عوض مساهمة سالبة بلغت 0,1 سنة 2014. ومن جهته، سيسجل التغير في المخزون مساهمة موجبة في النمو في حدود 0,3 نقطة عوض مساهمة سالبة بنقطة واحدة خلال سنة 2014. وهكذا، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب 1,1%، حيث سيسجل مساهمة موجبة في النمو ستصل إلى 0,4 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 1,1 نقطة سنة 2014.

وإجمالا، سيعرف حجم الطلب الداخلي زيادة ب 2,8% عوض 1% سنة 2014 و5% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2013، لتصل مساهمته في النمو إلى 3,1 نقط عوض 1,2 نقط سنة 2014.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب 1,9% في حين ستنخفض الواردات بحوالي 1%. وفي هذا الإطار، سيسجل الطلب الخارجي للسنة الثانية على التوالي مساهمة موجبة في النمو ستصل إلى 1,1 نقط.

* 1. **تمويل الاقتصاد**

بناء على زيادة الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بوتيرة 4,1% ونمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 5,4%، سيعرف الادخار الداخلي تحسنا طفيفا ليصل إلى 20,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,8% سنة 2014، غير أن هذا المعدل يبقى دون مستوى 23,7% المسجل خلال الفترة 2007-2011.

وأخذا بعين الاعتبار لحصة صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، الذي سيمثل 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيستقر معدل الادخار الوطني في حدود 26,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسيعرف الاستثمار الإجمالي انخفاضا طفيفا ليصل معدله إلى 29,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,2% سنة 2014، نتيجة تراجع حصة التغير في المخزون من 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة 2012-2014 إلى 1,6% سنة 2015. وهكذا، سيتقلص عجز تمويل حساب الادخار-الاستثمار، ليستقر في حدود 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 5,8% سنة 2014.

وعلى مستوى المالية العمومية، سيؤدي تقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك في إطار إصلاح صندوق المقاصة، مصحوبا بمجهودات تعزيز المداخيل الجبائية، إلى تراجع طفيف لعجز الميزانية الذي سيصل سنة 2015 إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,2% سنة 2014. وفي ظل هذه الظروف، سينتقل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى 63,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 63,4% سنة 2014.

وفي هذا السياق، ستواصل القروض البنكية تسجيل معدلات نمو معتدلة، ستصل إلى حوالي 2,8% عوض 2,2% سنة 2014. وستتمكن الموجودات الخارجية من تغطية 5 أشهر و 24 يوما من الواردات. وإجمالا ستسجل الكتلة النقدية تراجعا في وتيرة نموها، لتنتقل من 6,2% سنة 2014 إلى 5,1% .

1. **آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016**
   1. **النمو الاقتصادي**

ترتكز التوقعات الاقتصادية لسنة 2016 على أساس الفرضيات المرتبطة بالتطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما تعتمد هذه التوقعات على نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2015 وعلى فرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2015- 2016.

وستسجل الأنشطة غير الفلاحية تحسنا في وتيرة نموها لتصل إلى 3,1% عوض 2,5% سنة 2015. ويعزى ذلك أساسا، إلى تحسن القطاع الثالثي ب 3,4% عوض 2,7% سنة 2015. وبخصوص أنشطة القطاع الثانوي، فإنها ستعرف زيادة بوتيرة معتدلة ستصل إلى 2,3%.

وسيواصل القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري) استفادته من تعزيز النتائج الجيدة للزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، رغم التراجع المتوقع لإنتاج الحبوب، حيث ستفرز قيمته المضافة انخفاضا ب 1,7% عوض ارتفاع ب 13,2% المقدرة سنة 2015.

وفي ظل هذه الظروف، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 2,6% عوض 4,3% المقدرة سنة 2015. وسيستقر معدل البطالة في حدود 9,8% عوض 9,6% المقدرة سنة 2015 و 9,9% المسجلة سنة 2014.

* 1. **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي**

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2016 دعمه للنمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، سيسجل حجم استهلاك الأسر، ارتفاعا ب 2,9% عوض 3,2% سنة 2015، لتنتقل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 1,9 نقط سنة 2015 إلى 1,7 نقطة سنة 2016. ومن جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب 2,4% سنة 2016 عوض 4,2% المقدرة سنة 2015، ، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 0,5 نقطة عوض 0,8 نقطة سنة 2015. وإجمالا، سيتراجع الاستهلاك النهائي الوطني ليسجل ارتفاعا ب 2,8% سنة 2016 عوض 3,5% سنة 2015، لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,2 نقط سنة 2016 عوض 2,8 نقطة سنة 2015.

ومن جهته، سيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا طفيفا ب 0,6% عوض 0,2% سنة 2015، ليساهم في النمو بحوالي 0,2 نقطة. وبخصوص التغير في المخزون، فإنه سيسجل مساهمة موجبة في النمو ب 0,7 نقطة عوض 0,3 نقطة سنة 2015. وهكذا، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) زيادة ب 2,8% سنة 2016، ليسجل مساهمة موجبة في النمو بحوالي0,8 نقطة عوض 0,3 نقطة سنة 2015

وإجمالا، سيعرف حجم الطلب الداخلي، زيادة ب 2,3% عوض 2,8% سنة 2015، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 3,1 نقطة سنة 2016.

ومن جهته، سيسجل حجم الطلب الخارجي الصافي من جديدة، مساهمة سالبة في النمو، ستصل إلى 0,5 نقطة عوض مساهمات موجبة خلال سنتي 2014 و2015. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع حجم الواردات ب 3,2% عوض انخفاض ب 1% سنة 2015 مقابل زيادة طفيفة لحجم الصادرات من السلع والخدمات ب 2,6% عوض 1,9% سنة 2015.

* 1. **تمويل الاقتصاد**

بناء على زيادة الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بوتيرة أسرع من معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، أي على التوالي ب 4,2% بمعدل 3,9%، سيسجل الادخار الداخلي انخفاضا طفيفا، ليستقر في حدود 20,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 20,8% سنة 2015. وستتراجع حصة المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم نتيجة الانخفاض المرتقب للمداخيل السياحية لتستقر في حدود 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهي أدنى وتيرة منذ سنة 2007، بعد 5,5% سنة 2015. وبالتالي، سينخفض معدل الادخار الوطني من 26,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى 25,9% سنة 2016.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل معدل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية منحاه التنازلي ليستقر في حدود 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,6% سنة 2015. وهكذا، سيفرز حساب الادخار-الاستثمار عجزا في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 3,3% سنة 2015.

وعلى مستوى المالية الخارجية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 5% بالأسعار الجارية. غير أن زيادة الواردات بوتيرة 3,5%، ستؤدي إلى تقلص عجز ميزان الموارد في حدود 8,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 8,8% سنة 2015.

وأخذا بعين الاعتبار لاستقرار الاحتياطي من العملة الصعبة في حدود 6,1 أشهر من الواردات، وفرضية زيادة صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب %15، ستتم تغطية الحاجيات التمويلية التكميلية عبر اللجوء إلى الاقتراض العمومي من الأسواق الخارجية. وفي ظل هذه الظروف، سيصل معدل الدين العمومي الإجمالي إلى 81,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 79,6% سنة 2015 و78,2% سنة 2014.

وعلى مستوى السوق النقدي، وبناء على التوقعات المعتمدة بالنسبة للنمو الاقتصادي الوطني ومواصلة ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية، ستتقلص الضغوطات على السيولة وستتحسن الظروف التمويلية بالنسبة للاقتصاد الوطني. وهكذا، ستعرف الكتلة النقدية زيادة ب 6,3% عوض 5,1% سنة 2015، وستسجل القروض على الاقتصاد، ارتفاعا ب 3,7% خلال سنة 2016 عوض 3,1% سنة 2015. وفي ظل هذه الظروف، سيعرف التضخم المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب 1,3% عوض 1% سنة 2015.

وختاما

انخرط المغرب منذ بداية سنوات 2000، في سياسة استباقية للاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، حيث قام بوضع استراتيجيات للتنمية القطاعية لضمان تنوع متقدم للاقتصاد ولتحسين إنتاجيته. وقد تم تخصيص ثلث الناتج الداخلي الإجمالي (33%) للاستثمارات والمكتسبات في ميادين محاربة الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية، رغم أن ذلك تم على حساب تفاقم عجز الميزانية والعجز الخارجي.

ويواصل المغرب حاليا استفادته من محيط اقتصادي عالمي ملائم يتميز بانخفاض لأسعار المنتجات النفطية ومنتجات المواد الأولية غير الطاقية. الشيء الذي سهل إصلاح صندوق المقاصة دون تأثيرات كبرى على مستوى الأسعار الداخلية، التي لم تتجاوز 1%، مما مكن من إعادة التوازنات الماكر واقتصادية، حيث سيتقلص العجز الجاري لميزان الآداءات إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، و عجز الخزينة إلى 4,4%.

غير أنه وبالنظر إلى التقلبات الاقتصادية والمالية والاضطرابات الجيوسياسية التي تميز هذه الظرفية، فإنه يتعين اعتماد منهجية حذرة ودقيقة.

وتجدر الإشارة أنه رغم الآثار الإيجابية لتطور المحيط الدولي، الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات النفطية ومنتجات المواد الأولية غير الطاقية، تمت إعادة التوازنات الماكر واقتصادية خلال سنة 2015، على حساب الاستهلاك والاستثمار. وهكذا انتقل معدل نمو الطلب الداخلي من 6% سنويا خلال الفترة 2000-2009 إلى 3,3% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وسجل الاستثمار معدل نمو سالب منذ سنة 2013، حيث يتوقع أن يعرف انتعاشا خلال سنتي 2015 و2016.

وبدأ الاستثمار والنمو الاقتصادي تسجيل انكماشات ملحوظة، حيث أن المعدل السنوي للاستثمار سجل منحى تنازليا ليصل إلى 30% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 33% خلال العشر سنوات الأخيرة. ومن جهته، عرف النمو الاقتصادي منحى تنازليا منذ سنة 2008.

ولم تستطع الأنشطة غير الفلاحية، التي دعمت النمو الاقتصادي، تعزيز نتائجها الجيدة المسجلة خلال فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. وهكذا عرفت وتيرة نمو هذه الأنشطة تراجعا لتنتقل من 5% خلال الفترة 2000-2007 إلى 3,2% سنويا منذ سنة 2008 ثم إلى 2,1% خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ولم يتمكن القطاع الفلاحي من تغطية تراجع الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا، عرفت الأنشطة الفلاحية تحسنا منذ بداية سنوات 2000 لتنتقل من 7% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2007 إلى 9,5% خلال الفترة 2000-2015، غير أن حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي تراجعت خلال السنوات الأخيرة، لتنتقل من 13% قبل سنة 2007 إلى 10% حاليا.

وفي هذا السياق وبدون إصلاحات بنيوية من شأنها تنويع عميق للنسيج الإنتاجي وتثمين الاختيارات الإستراتيجية التي تبناها المغرب منذ سنة 2000، فإنه من الممكن تقليص الآثار الإيجابية التي تمنحها الظرفية العالمية الحالية. وبالتالي سيستقر النمو الاقتصادي في حدود 4,5% و5% في حالة تحقيق موسم فلاحي جيد، في حين لن يتجاوز3% في الحالة المعاكسة.

وهكذا، يتعين علينا اليوم تعزيز إصلاح صندوق المقاصة الذي انخرط فيه المغرب واتخاذ إجراءات مستعجلة لإصلاح نظام التقاعد ومراجعة عميقة لمنهجية التسيير الحالية للإدارة العمومية. هذه الأخيرة التي تستوعب 20% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهي نسبة تفوق تكلفة نفقات المقاصة ب 4 مرات في أسوأ سنواتها، حيث لا يمكن تحملها إذا تم تطبيق هذه المنهجية في التسيير في إطار الجهوية. وإن ضرورة تحسين مناخ الأعمال والتشجيع المستهدف لرؤوس الأموال الخاصة الوطنية والدولية للانخراط في الاستثمار المنتج، يتضمن أيضا قطيعة مع التردد في اتخاذ إصلاحات عميقة ومستدامة للنظام الضريبي الوطني، الذي يبدو اليوم غير ملائم لإنتاجية عوامل الإنتاج، وكذا إدماجه في رؤية مستقبلية.

تطور الناتج الداخلي الإجمالي

بالحجم حسب أسعار السنة الماضية (بالنسبة المئوية)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * القيمة المضافة للقطاع الأولي................ | 18,7 | -2,6 | 13,2 | -1,7 |
| * القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي......... | 1,6 | 2,0 | 2,5 | 3,1 |
| * القطاع الثانوي....................... | 0,6 | 1,7 | 1,9 | 2,3 |
| * القطاع الثالثي........................ | 2,1 | 2,2 | 2,7 | 3,4 |
| مجموع القيم المضافة........................  صافي الحقوق والرسوم....................... | 3,9  14,7 | 1,4  13,4 | 3,9  8,0 | 2,5  3,7 |
| الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.......... | 2,8 | 3,2 | 3,1 | 3,1 |
| الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم............ | 4,7 | 2,4 | 4,3 | 2,6 |
| تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي... | 1,5 | 0,2 | 1,0 | 1,3 |
|  |  |  |  |  |

(\*): تقديرات سنة 2015

:(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

توازن الموارد والاستعمالات بالحجم

التغير بالنسبة المئوية

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي…………..... | 4,7 | 2,4 | 4,3 | 2,6 |
| * الاستهلاك النهائي الوطني…………..…...... | 3,8 | 2,9 | 3,5 | 2,8 |
| * الأسر المقيمة…………................. | 3,7 | 3,2 | 3,2 | 2,9 |
| * الإدارات العمومية………................. | 4,2 | 1,8 | 4,2 | 2,4 |
| * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت..... | -1,5 | - 0,4 | 0,2 | 0,6 |
| * صادرات السلع والخدمات............. | 0,9 | 6,3 | 1,9 | 2,6 |
| * واردات السلع والخدمات................. | 0,9 | 1,8 | -1,0 | 3,2 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2015

- :(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

المعدلات بالنسبة لمؤشرات ماكرواقتصادية أخرى

النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * الإدخار الداخلي.....................…………..... | 20,3 | 19,8 | 20,8 | 20,6 |
| * الإدخار الوطني……............…….....…...... | 27,0 | 26,4 | 26,3 | 25,9 |
| * الإستثمار الإجمالي…..............……..…...... | 34,7 | 32,2 | 29,6 | 28,9 |
| * رصيد التمويل.....…...............……..…...... * عجز الميزانية........................................... * معدل الدين العمومي الإجمالي ........................... * معدل الدين للخزينة...................................... * الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات................ | -7,7  -5,7  73,1  61,5  4,3 | -5,8  -5,1  78,2  63,4  5,25 | -3,3  -4,4  79,6  63,8  5,8 | -3,0  -4,4  81,2  64,9  6,1 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2015

- :(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

1. حسب الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. [↑](#footnote-ref-1)